الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/27B
28 July 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/49/L.67/Rev.1 وRev.1/Add.1)]

٤٩/٢٧ - حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

باء[1]

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مجددا في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"،

وإذ تشير الى قراراتها ٤٦/٧ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ٤٦/١٣٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/٢٠ ألف وباء المؤرخين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، على التوالي، و ٤٧/١٤٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢٧ ألف وباء المؤرخين ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، على التوالي، و ٤٨/١٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/٢٧ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٤٩/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وإلى قرارات ومقررات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة.

وإذ تشير أيضا الى قرارات مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٦١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ٨٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٨٧٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٩٠٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، و ٩١٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، و ٩٣٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، و ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه

(١) نتيجة لذلك، فإن القرار ٤٩/٢٧ ينبغي إعتباره القرار ٤٩/٢٧ ألف.

١٩٩٤، و ٩٤٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٩٤٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و ٩٦٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، و ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥،

وإذ ترحب بالقرارات MRE/RES.1/91 و MRE/RES.2/91 و MRE/RES.3/92 و MRE/RES.4/92 وMRE/RES.5/93 و Corr.1 و MRE/RES.6/94 و MRE/RES.7/95، التي أصدرها وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في ٣ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و ١٧ أيار/مايو و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على التوالي، والقرارات CP/RES.567 (870/91) و CP/RES.575 (885/92) و CP/RES.594 (923/92) و(CP/RES.610 (968/93 و CP/RES.6/30 (987/94) و CP/RES.633 (995/94) والإعلانات CP/DEC.2 (896/92) و CP/DEC.8 (927/93) و CP/DEC.9 (931/93) و CP/DEC.10 (934/93) و CP/DEC.14 (960/93) و CP/DEC.15 (967/93) و CP/DEC.18 (986/94) و CP/DEC.21 (1006/94)، التي إتخذها المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية،

وإذ تؤكد من جديد أن هدف المجتمع الدولي ما زال هو تحقيق المراعاة التامة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ تلاحظ في هذا السياق أهمية الانتخابات التشريعية الحرة والنزيهة الجارية حاليا في هايتي، ورغبة حكومة هايتي في إجراء تلك الانتخابات، على النحو المطلوب في الدستور، في إطار إستعادة الديمقراطية بالكامل في هايتي،

وإذ تشدد على أهمية إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في هايتي، ورغبة حكومة هايتي في إجراء تلك الانتخابات وفقا للدستور، لتكون خطوة حاسمة في توطيد الديمقراطية الدائمة في هايتي على الوجه التام،

وإذ تؤيد بقوة الدور القيادي المتواصل الذي يضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل تعزيز التقدم السياسي في هايتي،

وإذ ترحب بنجاح بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبمساهمات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وموظفيه في تحقيق ذلك النجاح،

وإذ ترحب أيضا بالجهود المستمرة للدول في تقديم المساعدة الإنسانية والتعاون التقني إلى شعب هايتي،

وإذ تؤيد تمام التأييد الدور الذي تضطلع به مجددا البعثة المدنية الدولية إلى هايتي في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يمهد إلى المراعاة التامة لحقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية الدستورية على الوجه التام في هايتي،

وإذ تشيد بأعضاء وموظفي البعثة المدنية الدولية إلى هايتي لما قدموه في ظل ظروف صعبة بل وخطيرة في بعض الأحيان، من مساهمة في الوقوف بجانب الشعب الهايتي فيما يبذله من جهود من أجل العودة إلى النظام الدستوري والديمقراطية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥[٢] عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، وبخاصة مرفق هذا التقرير الذي يتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة من الرئيس جان برتران أرستيد إلى الأمين العام يطلب فيها تمديد فترة ولاية البعثة التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٤٧ باء،

١ - توافق على توصية الأمين العام الواردة في تقريره بتجديد ولاية البعثة المدنية الدولية إلى هايتي التي تشترك في المساهمة فيها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وتناط بها مهمة التحقق من احترام هايتي احتراما تاما لحقوق الانسان والحريات الأساسية، بغية وضع توصيات في هذا الشأن، من أجل دعم تهيئة مناخ من الحرية والتسامح بما يساعد في توطيد الديمقراطية الدستورية في الأجل الطويل في هايتي، والمساهمة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية؛

٢ - تقرر أن تأذن بتمديد ولاية العنصر التابع للأمم المتحدة في البعثة حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، وفقا للصلاحيات والوسائل التي تعمل البعثة بموجبها؛

٣ - تعرب عن تأييدها التام للبعثة وعن ثقتها في أن حكومة هايتي ستواصل مد يد التعاون لها في الوقت المناسب وبشكل كامل وفعال؛

٤ - تشيد بشعب هايتي في سعيه المستمر إلى إقامة ديمقراطية راسخة ودائمة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والمصالحة الوطنية؛

٥ - تعرب عن تقديرها للدول التي ساعدت في إستعادة الديمقراطية الى هايتي وعودة الرئيس جان برتران أرستيد إلى منصبه، بما في ذلك الدول المشاركة في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، والدول التي وقفت إلى جانب الشعب الهايتي في جهوده الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري والديمقراطية؛

٦ - ترحب بما يتوقع من إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وبالإنتقال السلس نحو تنصيب حكومة جديدة منتخبة بالأسلوب الديمقراطي في شباط/فبراير ١٩٩٦، وفقا لدستور هايتي؛

٧ - تعيد مرة أخرى تأكيد إلتزام المجتمع الدولي بزيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي، دعما لجهودها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تعزيز المؤسسات المسؤولة عن إقامة العدل وضمان الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؛

---

(٢) A/49/926.

٨ - تثني على التعاون بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية فيما يبذلانه من جهود من أجل تعزيز احترام حقوق جميع الهايتيين والمساهمة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى تلك المنظمات من أجل رصد الانتخابات؛

٩ - تؤكد من جديد طلبها الى الأمين العام أن يدعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل التعمير الوطني والتنمية في هايتي، بهدف تهيئة الظروف المناسبة لإقامة ديمقراطية دائمة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛

١٠ - تطلب الى الأمين العام مواصلة تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل توفر استجابة مناسبة بما يمكّن من تقديم المعونة الإنسانية وتلبية الإحتياجات الإنمائية لهايتي؛

١١ - تطلب أيضا الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة تقارير بانتظام عن عمل البعثة المدنية الدولية إلى هايتي؛

١٢ - تقرر إبقاء هذا البند قيد النظر.

الجلسة العامة ١٠٥
١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥